لبنان على مفترق الطرق

هل يعرف ان يضع لنفسه بناء اجتماعياً متيناً ؟

بقلم الاب اندره لوجنيسال اليسوعي

عودتي الى لبنان العزيز بعد غياب سنين كثيرة ، ارغب في ان ادعو هنا اصدقائي الكثيرين من اللبنانيين الى التفكير في مشكلة ذات اهمية حيوية لبلادهم . وان كنت اسمح لنفسي بهذا التجاوز الطفيف في امورهم الوطنية ، فذلك لاني اعتبره ايضاً كوطني . فهم بالحقيقة يعرفون جيداً اني ان لم اكن لبنانياً بالواقع فانا من زمان طويل لبناني بالقلب . فهم يدركون اني سأكلمهم بصراحة كلية في سبيل مصلحتنا العامة .

منذ ان تبوأ لبنان مقامه في عداد الامم المستقلة ، قد تحققت فيه مشاريع عدة لا يجوز ان نقلل من اهميتها .

ففي الحقل الدولي اولاً ، فرض لبنان نفسه على الاجانب بقيمة ونشاط ممثليه خصوصاً في المجالس الدولية الكبرى . ففي هذا الحقل اظهرت ميزات العنصر اللبناني اجلى نشاطها ، ونلاحظ بسهولة ان لبنان قد احتل مقاماً يتجاوز كثيراً اهمية البلاد الحقيقية نظراً لمساحة ارضه وعدد سكانه .

وفي الحقل الداخلي قد قامت الجهود الحسنة لفتح الباب على مصراعيه لاستقبال الغرباء كما كانت الحال قبل الحرب . وها ان عدد السيّاح الذين يؤمّون لبنان يزداد كل سنة بفضل التدابير التي تتخذها الحكومة .

وتحسنت شبكة الطرقات حول مراكز السكن الكبرى وفي الجبل . واهم المدن ينتابها نشاط عظيم في البناء ، نشاط لم يكن معهوداً الى الآن .

وهناك مطار كبير يقع في اطار فريد ويمكنه ان يستقبل اضخم الطائرات . وهو يجعل من لبنان احدى النقاط المهمة في الطيران الحديث .

ومصب الخط الجديد لانابيب البترول قرب صيدا يحسّن مؤكداً اقتصاد البلاد ان في تلك المقاطعة او في البلاد كلها .

واتساع شبكة الري لفاض على المنطقة الساحلية غنى جديداً كما تشهد بذلك تلك الزراعات الباهرة المتنوعة التي تزيد بجماله .

والتجارة التي تتأثر دائماً بتقلبات الحياة السياسية والاقتصادية الدولية تبقى المورد الاساسي لارباح القسم النشيط من السكان.

وفي الحقل الفكري يبقى لبنان اميناً على تقاليده . وهو اذ يبقى منفتحاً على الثقافات الغربية ، يظل في المقدمة في الثقافة العربية التي يوسع ايضاً درسها في معاهده .

وعلى عكس ذلك ، في الحقل الاجتماعي ، اذ لا يبدو أن التوجيهات والتدابير التي اتخذتها الحكومة قد حسنت بنوع عميق حالة الطبقات العاملة . والتوازن الذي يتوق اليه ابناء البلاد المستنيرون لم نبلغه بعد . لذلك رأيت من المفيد ان افتش هنا عن بعض الوقائع التي تؤخر التقدم الاجتماعي الذي يرغبه الجميع .

١ ــ الواقع اللبناني الاجتماعي

لنترك جانباً كل الفوارق الدينية والقومية التي تقسم الشعب اللبناني ، ولنعتبر فقط الجهة الاقتصادية — الاجتماعية.

ان كنا لا نريد الحكم على حالة الشعب اللبناني الا نظراً للعدد الوفير من السيارات ، وبينها من افخم طراز اميركي ، او نظراً للبنايات الجميلة التي ترتفع حالياً في العاصمة ، لوجب القول بان اللبنانيين يتمتعون بسعة كبيرة من العيش . لكن زيارة بعض الاحياء الجرباء في المدينة الكبيرة تظهر بوضوح ان الثروات الضخمة تسكن في هذه البلاد قرب الفقر المدقع . وهذا الفقر قد يصعب مراراً اكتشافه لان اللبناني يعتبر من المحافظة على ابائه وشرفه ان يعتني بمظهره الخارجي . ولذلك يستحيل غالباً ان نكتشف وراء تلك الثياب المتقنة الحياكة التفصيل ، المشتراة غالباً بالدين ، الفقر او البؤس المختبئ فيها .

فيمكن القول ان لبنان ، مدة الحرب ، قد اغتنى من الرأس ، والثروات الكبيرة الموضوعة قبل الحرب في التجارة والصناعة والملكية العقارية قد تضخمت بالعموم بدرجات متفاوتة . ونتجت ثروات اخرى عن اشغال الحرب

المثمرة . لكن الغنى لم ينتشر نسبياً الا قليلاً في الطبقة الوسطى والعاملة.

فينتج من ذلك ان التباين اصبح اعمق من الماضي بين البرجوازية المثرية . ومجموع الامة .

فالتجارة المتوسطة والصغيرة لم تتبدل هيئتها الا قليلاً . فهي وقف على جماعة متقلقلة من محترفي البيع والشراء البارعين او من المبتدئين بمباشرة اعمال الكسبون ، وهم يفتشون عن باب يفتح لهم طريق الثروة. فهناك جو يسوده التسابق والتناحر والتنافس القوي والتطبيقات التي لا تساعد على التفاهم والتعاون وحيث المبادئ الادبية والاخلاقية تُحتقر مراراً وتطرح جانباً .

ثم تأتي الطبقة العديدة المؤلفة من الذين يعيشون من اجرتهم ، كالموظفين والعمال . لهؤلاء ميزة عامة وهي انهم ينتظرون اخر الشهر بفارغ صبر ان لم يكن بقلق وهم . وبالحقيقة ان كبار موظفي الحكومة والشركات الكبيرة انفسهم لا يتوصلون الا بصعوبة لتطبيق ميزانيتهم ان كانوا مكلفين بالقيام بأود عائلة كبيرة وليس لهم ثروة شخصية حسنة . فبالأحرى اذاً كم نصادف من صغار الموظفين من يطير راتبه بسرعة لدفع الديون المستعجلة لاصحاب المحلات والدكاكين ، وكم من الذين ينكد عيشهم المرابون القليلو الذمة ، وهم تحت التهديد الدائم بحجز امتعتهم القليلة. وهذه الوضعية هي تقريباً نفسها عند العمال اليدويين. فالعمال الاختصاصيون يقبضون بالعموم راتباً كافياً . ولكن هناك غيرهم الوف من العمال نراهم مجبرين على تقنين مؤونة العائلة وعلى السكن في بيوت غير صحية بسبب فقدان المعدل الادنى للاجرة الضرورية ، وهم ضحايا دائمة لتقلقل الاسعار . فلبنان كان ، قبل الحرب ، من البلدان التي يسهل فيها العيش. اما حالياً فبالعكس ، لان سوقه واقعة تحت تحكم مضاربات المستوردين وخزن البضائع ومناورات رفع الاسعار حالاً عندما ترتفع غيمة صغيرة في الافق الدولي .

وقد حاولت الحكومة مراراً ان تكافح هذا التقلقل لكنها لم تصل دائماً الى نتيجة مرضية .

واصحاب الحرف يؤلفون الطبقة الاكثر عدداً في المدن . وهم نشيطون

مقتصدون، ولكن ارباحهم زهيدة وليست حياتهم اكثر امناً من الاخرين وهم عن تنتهم بعض الاستقلال . وضعف رأسمالهم لا يسمح لهم بتخزين المواد الاولية فهم ايضاً ضحايا تقلبات السوق .

اما القرويون فحالهم اقل سوءاً مما في بقية بلدان الشرق الادنى . لان الملكيات المتوسطة والصغيرة قد انتشرت في لبنان اكثر مما في هذه الاقطار . ونحتفظ بالكلام عنها لمقال آت، لكن نقول، من الآن، ان هذه الالوف من العمال الزراعيين هم في حالة غير مستقرة وهم محرومون من فوائد الشرائع الجديدة للعمل .

فنقتصر الكلام في هذا المقال الاول على العمال اللبنانيين . ونجرب اولاً بان نحدد اسباب عدم الاستقرار في وضعيتهم لكي نشير بعدئذ الى بعض الوسائل التي يمكننا ان تساعدنا على تلافيها .

٢ ــ وضعية العمال اللبنانيين

ازدحام سوق العمل :

من اهم الاسباب لعدم الاستقرار الحالي بين العمال في لبنان هو الحالة الحاضرة لسوق العمل . فاليد العاملة كثيرة بالنسبة الى مطاليب ارباب العمل . فقد اشارت منذ عهد قريب احدى الجرائد اليومية البيروتية الى ان عدد العاطلين عن العمل يبلغ خمسين الفاً (٥٠٠٠٠) . وهي تضم في هذا العدد، كما ارجح، عمال الزراعة وعمال الصناعة . ومهما يكن من صحة هذا التقدير فهناك حقيقة اكيدة وهي ان سوق العمل تنوء تحت تدفق اليد العاملة الغير الاختصاصية . ووصول اللاجئين الفلسطينيين زاد الموقف حرجاً منذ ثلاث او اربع سنين . فهم في لبنان يتوفون على مئة الف يطلبون عملاً ليعيشوا . والمساعدة الدولية التي ينالونها ساعدت على تحسين احوالهم تحسيناً طفيفاً فهم على استعداد للعمل باي سعر كان . وفوق ذلك حدث تدهور اكيد لقيمة العمل اليدوي . ورغم التعيين رسمياً للمستوى الادنى للعيشة ورغم جهود النقابات، نرى كثيرين من العمال يقبضون اجراً لا يكفي قطعاً ان ننظر الى الوجهة الانسانية الى الاعباء التي تثقل كواهلهم .

من جهة اخرى نرى ان الصناعة المحلية قليلة الانتشار ولا تشغل نسبياً سوى عدد قليل من العمال. والحوادث الحالية في السياسة الدولية لا تشجعها على التقدم. وهي لا تتوصل الى مزاحمة الانتاج الاجنبي في السوق الداخلية اذا لم تتخذ التدابير لحمايتها . وبما انها متعلقة بالخارج في الحصول على اكبر كمية تحتاجها من المواد الاولية فليس بامكانها ان تمتد بل هي تهتم اولاً بالمحافظة على كيانها .

عدم الاطمئنان في العمل

فالوضعية الحاضرة لسوق العمل تجعل العامل تحت التهديد الدائم. فيمكن لرب العمل ان يصرفه ، عندما يريد وفي اي وقت كان. خصوصاً ان كان ممن تقدم بهم العهد في العمل وتحسنت اجرتهم ، فمن مصلحة رب العمل الاقتصادية ان يستبدله بعامل جديد يقوم بالعمل نفسه باجرة زهيدة . وللعامل المفصول حق بتعويض الصرف ، يحدده القانون . لكن الاختبار اظهر ان بعض ارباب العمل لا يقيمون وزناً الّا لمنفعتهم الشخصية فيعملون بدها. للبقاء خارج نطاق القانون ليتخلّصوا من دفع التعويض المذكور . مع ان هذا التعويض يكون زهيدًا للعامل الذي بقي زماناً غير طويل في العمل وهو لا يشكل في ميزانيته الا مساعدة وقتية .

ان أصيب العامل بمرض غير متأتٍ من وظيفته تحمل وحده كل تكاليف التطبيب والمداواة . لكن القانون يعطيه الحق بان يقبض اجره كاملاً لمدة تتغير بحسب قدم عهده بالعمل (من عشرة الى ٢٧ يوماً في السنة عند اصحاب الحرف، ومن شهر الى شهرين ونصف في بقية الصناعات). فنرى بوضوح كم هي ثقيلة، على ميزانية العامل، هذه التكاليف المتأتية عن المرض، وهو ذو الميزانية الواقعة بالعموم تحت العجز . ولكن لحسن الحظ نرى ان بعض ارباب العمل يأخذون على عواتقهم كل تكاليف التطبيب ، او بعضها على الاقل. ولكن عدد هؤلاء ليس كبيرًا .

عندما يُصاب العامل بمرض متأتٍ عن صنعته او يقع ضحية حادث متأت عن العمل ، يعطيه المرسوم التشريعي رقم ET/٢٥ بتاريخ ١٩٤٣/٥/١ حماية خاصة.

فرب العمل يقوم بكل تكاليف التطبيب ويدفع للعامل ثلاثة ارباع اجرته لطول المدة التي يبقى فيها عاجزاً عن العمل .

ولكن نلاحظ ان الاكثرية من العاملين عند اصحاب الحرف لا يستفيدون من هذا القانون . ومن جهة اخرى عندما يصبح العامل عاجزاً بالكلية عن العمل نرى رب العمل يتحرر من واجباته نحوه بان يدفع تعويضاً يتغير مع عمر العامل المصاب بالحادث . فالتعويض لابن ٤٥ سنة فما دون يساوي ست سنين من الاجرة الاعتيادية . وينقصُ بالتالي كلما زاد العمر حتى يصل الى اجرة اربع سنين لابن ٥٠ سنة . فهنا ايضاً نتحقق ان ليس للعامل الضمانات الكافية .

ونصل الى الاستنتاج نفسه فيما يتعلق بحماية الشيخوخة عند العامل . فاذا بلغ عمر الستين او قضى ٢٥ سنة في العمل ، يُعطى تعويض صرف يُعادل اجرة عشرة اشهر في المهن الحرة والتجاريـــة والحرف وعشرين شهراً في الصناعة . ويبقى بعد ذلك دون اي ايراد شخصي . فان لم يجد عملاً هيناً يعطيه بعض الايراد بقي عبئاً على اولاده او على الحكومة .

سوء حماية عائلة العامل

وهذه النقطة هي اكثر اهمية لانها تقيد مستقبل الطبقة الكادحة النشيطة في لبنان . فمجموع اجرة العامل يجب ان يكون عادةً كافياً لتأمين كيان العائلة العاملة بكاملها . وهذا مبدأ تقبله الآن كل شرائع الدول الصناعية في الغرب . اما في لبنان فعدم وجود صناديق التعويض للرواتب العائلية والتنظيمات الناقصة المفروضة بمرسوم رقم ET/٢٩ بتاريخ ٤٣/٥/٢٢ ، دعت في كثير من المشاريع الى اتخاذ طرق لاستئجار الفعلة لا يمكن قبولها قطعياً . فالقانون يفرض على رب العمل ان يدفع لرب العائلة زيادة في الاجرة تتراوح شهرياً من عشر ليرات ل. لولد واحد الى ٣٥ ل.ل. لخمسة اولاد . وهذا عبء على رب العمل ، عبء غير ثقيل جداً لكنه ينقص من ارباحه ، او يدفعه لرفع سعر البيع في مصنوعاته . ولذلك يضع كثير من المستخدمين اصحاب العيال جانباً ولا يستأجرون سوى العازبين . فـالنتيجة الطبيعية لاستخدام العازبين خاصة من شبان وشابات ، انها تدفع برب العائلة الى الكسل .

ويتيح ايضا ان أم العائلة ترى نفسها مجبرة على العمل في فروع لا يُطبق فيها القانون لزيادة الاجرة للمتزوجين . ويجب القول ايضاً ان شغلها يُفضل على شغل الرجل في كثير من الوظائف لان اجرتها اقل من اجرة الرجل . ومع ذلك فقد قبلت الحكومة اللبنانية منذ سنة ١٩٤٣ بمبدأ المساواة في اجرة الرجل والمرأة . وعندما انعقد في بيروت مؤتمر هيئة الامم المتحدة المتعلق بشؤون المرأة في نيسان سنة ١٩٤٩ ، اظهر الوفد اللبناني توصياته ، في البند الثالث ، طالباً تطبيق قرار الحكومة الذي بقي حبراً على ورق .

اما فيما يتعلق بحماية المرأة والولد في العمل، فقد اظهر المشترع اللبناني انه مندفع باحسن النيات اذ يمنع شغل الليل والعمل في بعض الصناعات الخصوصية. وقرر للعمل حدًا اعلى من الوقت لا يمكن ان يتخطاه . ووضع ايضاً للاولاد حدًا من العمر لا يمكن قبول من هم دونه في الشغل . ولكن، يا للاسف، نتأكد ان كثيراً من الصناعيين يتصرفون بهذه الاوامر على هواهم ، وتبلغ المخالفات حدًا يقف امامه مفتشو العمل عاجزين عن فرض احترام القانون .

ونتيجة ذلك بينة : قتل الصحة للاطفال وتهيئة مستقبل محزن للعيال .

. عدم كفاية الحماية الطبية

يوجب القانون على الصناعيين ان يضعوا في مؤسساتهم كل لوازم التأمين وأن يبنوا معامل يدخلها الهواء كفاية وتسود فيها النظافة الكاملة . ومفتشو العمل مكلفون بالسهر على ذلك . وهو يجبر كل معمل يستخدم اكثر من عشرين عاملًا باقتناء خزانة الادوية . ويرسم ايضاً ان كل يافع مجبر عند دخوله العمل بان يقدم شهادة طبية . ولكن لم يُعيَّن قطعاً ، كما اعلم ، في هذه القوانين ، ان على الهيئة الطبية السهر بانتظام على صحة العمال ومكافحة الامراض واتخاذ التدابير اللازمة . فهناك نقص مؤسف ، لان هذه المراقبة المتتابعة بواسطة بطاقات طبية منتظمة تساعد على تجنب مضار كبيرة تحيق بصحة العامل وظهور اوبئة تؤثر في المعمل كله .

وفي بيروت ولبنان لحسن الحظ عدد من الاطباء ذوي الغيرة والتجرد ، يغدقون على عدد كبير من العائلات العاملة عنايتهم ومعالجاتهم دون اي اجر .

فهم بذلك يعطون خير مثال نصحة . ولكن ذلك لا ينسينا ان الاسعاف الطبي غير منظم كفاية. ولنعتبر كم هو مذل ومحط من قدر ذلك العامل المستقيم، ذي الضمير الحي ، ان يظهر بمظهر المتسولين عندما يكون بحاجة الى بعض العناية.

الحياة النقابية نسبياً لا تأثير لها

فلبنان هو احد البلدان التي تضع القيود الكثيرة على تأليف النقابات . وبالحقيقة لا يمكن تأسيس نقابة دون سماح دائرة الشؤون الاجتماعية الرسمية واستئذان وزارة الداخلية. ورغم هذا التقييد، قد نشأت بعض النقابات المختصة بارباب العمل او العمال بعد نشر قانون ١٩٤٦ .

ليس لنا هنا ان نحكم على التدابير التي اتخذها المشترع اللبناني ، ففي هذا المجال تتصل المسائل الاجتماعية بالمسائل السياسية. وهناك بلا شك اعتبارات خارجة عن نطاق المهنة دفعت بالدولة لاتخاذ هذا الموقف . فان تركنا جانباً هذه الرقابة المذكورة ، نرى ان تدابير القانون النقابي تسهل العمل فتسمح بتأليف نقابات سليمة فعالة . وبالواقع نرى ان النقابات اللبنانية منذ اربع سنوات لم تلعب سوى دور ضعيف جداً في الحياة المهنية ، ولم تؤد خدمات جليلة للطبقة العاملة. وتعليل ذلك انها ، لاسباب عدة يطول بحثها ، لم تتمكن من جمع شمل العمال في صف واحد ولا من إفهامهم اهمية وفائدة الاندفاع والاخلاص المتجرد في سبيل خير المهنة العام. ويظهر ايضاً انه ينقصها قواد نقابيون حقيقيون ، جديرون بتوجيه النشاط ضمن النطاق المهني وحده ، الذي هو ضرورة ميدان النشاط النقابي.

زد على ذلك ان الحكومة اللبنانية بدأت بان تضع القواعد والقوانين لحياة بعض ارباب المهن، كالاطباء. والصيادلة والمحامين والمهندسين والصحافيين الخ... بنصوص اشتراعية حديثة سيحكم المستقبل بتأثيرها . اما فيما يختص بتحسين وضعية الطبقات العاملة ، فرغم بعض الجهود المشكورة لم تنقطع البطالة ، والاجرة في اكثر الاحيان غير كافية والعائلة العاملة في وضع سيء. والتأمين في العمل غير متمم كما يجب وصحة العامل غير محمية كفاية .

ولنلاحظ اخيراً ، ان مسألة سكنى العامل يجب ان تبنى من جديد على اساس واسع وحديث .

بهذا كله يجعلنا ان نفهم كيف ان قسما من الشعب العامل في المدن يتخبط في فاقة اكيدة. مما دفع بهمة بعض الاشخاص الى العمل على الترفيه عنه، فحققوا قسماً مهماً من مشاريع الاسعاف والمحبة : كالجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، المنتشرة في كل الجماعات، والمستوصفات المجانية في الاحياء الفقيرة، والمياتم والمصحات، والعناية بالامهات والاطفال والمدارس المهنية المجانية وتوزيع الثياب والادوية الخ...

فكل هذه الاعمال تظهر وتقدر روح المحبة المندفعة في قسم من ابنائنا الطبقة المثرية. لكنها اعجز من ان تقتلع اصول الداء. فهذه وسائط ممكنة بينما نحن بحاجة الى اصلاح الاوضاع من اساسها. لاننا متأكدون بان الطبقة العاملة بقدر ترقيها بجموعها ضمن نطاق الامة، بقدر ذلك سترفض العيش المستند الى الاسعافات والحسنات. وهي ستطالب بحقها باكثر الحاح في السنوات المقبلة. اليس ذلك معقولاً ومنطقياً في حضن الديموقراطية المستقلة ؟ فهناك حركة اساسية لا يمكن رفضها ولا تجنبها.

فالحكمة اذاً تقتضي بان نحسن باسرع وقت ممكن، وضعية البلاد الاجتماعية التي تسمح للعائلة العاملة بسعة من العيش كافية. فارتفاع مستوى المعيشة يقوي روح التفاهم والاتحاد في الحقل الوطني، وله نتيجة اخرى وهي انه يقوي التقدير العام للعمل اليدوي الذي يؤلف احد الموارد الرئيسية في غنى البلاد.

ولكي نساعد بحسب امكانياتنا الضعيفة، على البلوغ الى هذا الهدف، نسمح لنفسنا باقتراح بعض التوجيهات التي يمكنها ان تحدث تقدماً اجتماعياً سريعاً وعميق الاثر.

٣ ـ العلاجات الممكنة

سياسة مشاريع الاشغال الكبيرة

ان اردنا ان نقزع او نخفف على الاقل البطالة المستحكمة بين العمال اليدويين غير الاختصاصيين، وجب علينا ان نقوم بمشاريع الاشغال العامة الكبيرة المفيدة للبلاد، كما حدث ذلك في اوربا في عهود الازمات.

وقد سار لبنان في هذا الاتجاه اذ يعمل على تحسين شبكة الطرق. ولكن ذلك ليس الا بداية ، وهو برأيي غير كاف .

ويظهر لي ان المجهود يجب ان يتابع في اتجاهين : استثمار الثروة المائية والرجوع الى الارض .

فمسألة الرجوع الى الارض هي مشكلة يجري الكلام عنها في مقالتنا الثانية فلا نتوقف عندها هنا. ولكن يظهر لنا بوضوح تام ان عدم تعلق القروي بارضه ، اذ يدفعه الى الهجرة نحو المدن ، يكون احد الاسباب المهمة لتضخم وكساد سوق العمل ، وهو احدى العلل الرئيسية للفاقة الضاربة اطنابها بين سكان المدن من العمال .

ولنعد الى الكلام عن التجهيز المائي . فلبنان يتمتع بموارد مائية كبيرة. وهي الاكثر سهولة للاستثمار في الشرق الادنى . فهذه الامكانية الكبيرة الغنى مطروحة حالياً في معظمها في احدى زوايا النسيان والاهمال .

فيمكن البدء بسلسلة اولى من الاشغال التي تهدف لري الوف من الهكتارات الباثرة جزئياً والتي يمكن استغلالها لزراعة الحصبة بتبيئة بعض الينابيع العالية في لبنان . وهذا الشغل يسمح فوق ذلك بتكميل ري المناطق الساحلية غير المسقية كفاية .

ومما يؤدي المنافع الجمة لاقتصاديات البلاد هو الاهتمام بترتيب المراكز الكبرى للثروة المائية — الكهربائية . فبنيان السدود الكبيرة التي تتطلبها وحفر الأنفاق الموصلة ، ووضع المعامل المولدة تقتضي استخدام عدد كبير من العمال.

فتتحسن الاقتصاديات من جهتين : من جهة اولى يوقف استخدام القوى المحركة الكهربائية في مجمل البلاد استيراد المقادير الهائلة من المحروقات من الخارج . ومن جهة ثانية يتوصل الانتاج الكهربائي سريعاً ، ان كان مدروساً جيداً ، الى ان يفيض عن حاجة البلاد ، فيمكن حينئذ ان نفكر بتصدير القوى الكهربائية اللبنانية الى البلدان المجاورة .

ومن الاكيد ان المهندسين والاختصاصيين فكروا ، منذ زمان طويل ، بهذا التقدم الذي يخطوه الاقتصاد اللبناني وقد وضعت بعض التصميمات ، ولكن

التحقيق لا يزال الى الآن نادرًا وضعيفًا. واسباب هذا التوقف عديدة واخصها، كما يظهر لي ، هو نفور الرأسماليين اللبنانيين من دعم هذه المشاريع. والحكومة لا تقدر حالياً ان تقوم وحدها بعبء تمويل هذه المشاريع ، فهي بحاجة الى مساعدة الرساميل الخاصة. وها ان الاختبار يبرهن لنا ان المتمول اللبناني يفضل غالباً ارسال رأس ماله الى الخارج حيث يمول المشاريع الاجنبية من ان يحصره في البلاد. قد يكون ذلك لفقدان الثقة، ولكن ذلك متأتٍ خصوصاً من عدم التفهم وعدم الالتفات الى مصلحة البلاد الحيوية. فالذي يقدم راس المال في لبنان يرغب في ان يلمس الارباح الحسنة والسريعة . وهذا لا يعني انه يخاف من المخاطرة فهو شغوف بالمضاربات ، وخصوصاً مضاربات البورصة . وهو عندما يشتري حزماً كبيرة من البضائع مستقطاً من حسابه ارتفاع الاسعار القريب في السوق الدولية ، يعرف ان يقوم بالمغامرات الجريئة التي تقربه بعض المرار من الافلاس . وعلى ظني انه لو عرف الراسماليون اللبنانيون بالتدقيق ما قيمة الثروة الكبيرة التي يجرها للبنان في مدة عشر او خمس عشرة سنة ، تصميم فني جبار لانتاج القوى الكهربائية لما ترددوا ابدًا عن القيام بالتضحيات الضرورية. فنحن هنا نشير الى الواقع ببساطة، راجين ان تدرك جيدًا البرجوازية اللبنانية مصلحتها وواجبها الوطني في هذه المسألة .

تجديد قانون العمل

يتفق الجميع على القول بان قانون العمل اللبناني يحتوي نقائص هامة. وفوق ذلك تبقى بعض التنظيمات الكبرى من هذا القانون حبرًا على ورق او تطبق بطريقة سيئة لانها تضع على كاهل رب العمل عبئاً ثقيلًا دون أي بدل. فاختيار قانون متلاحم ، كامل ، يرضي العامل ويخفف عن رب العمل .

فانشاء صناديق التعويض للرواتب العائلية ، اذ تضم كل صناعة البلاد ، يخفف من القسط الشهري الذي يجب ان يدفعه رب العمل ويساعد على دفع تعويضات لا بأس بها لاصحاب العيال العاملة . وهو فوق ذلك يلغي استثمار الشبيبة العاملة بأن يفتح باب العمل على مصراعيه لاصحاب العيال .

وترتيب التأمينات الاجتماعية على المستوى الوطني لكل اخطار الحياة

العاملة ، يساعد على ازدياد الدفع ويخفف رسم الاقساط التي يدفعها العامل ورب العمل . ولذلك نتائج اجتماعية حسنة منها انه في المسائل الصحية ، يتوصل صندوق التأمينات بسهولة الى ان يقدم للعامل المصاب بحادث في العمل وبعجز دائم ، راتباً لمدى الحياة بدل مبلغ وقتي وغير كاف . ويمكنه ايضاً ان يهتم بالامراض غير المهنية وان يحسن مساعدة الامومة ، الموجودة حالياً ، بدفع مصاريف التوليد .

وتأسيس تأمين الشيخوخة يقود الى تحوير القانون المتعلق بمسألة الصرف من العمل . ويضمن للعامل المتقاعد معاشاً منظماً اجزل فائدة له من اجرة العشرة او الخمسة عشر شهراً التي يجب حالياً ان يدفعها رب العمل للعامل عند تركه العمل . وهكذا تخف تكاليف رب العمل وتتحسن ميزانية المشروع او المعمل .

وقد بدأ المشترع اللبناني بوضع صيغة قانون للتأمينات العمالية فنرجو ان تأتي سريعاً بحل كامل التوازن .

سياسة انشائية لسكنى العامل

من يمر لاول مرة في بعض الاحياء في اطراف بيروت ، لا يمكنه الا ان ينقبض صدره عند نظره حالة السكن السيئة التي تقيم فيها مئات من العائلات العاملة .

والحكومة قلقت لتوسع هذه الاحياء «الطفيلية» . وليس حدوث هذا الامر خاصاً بلبنان بل نجده في كثير من مدن الشرق الادنى ان لم نقل في غيره ايضاً . وقد صادق المجلس على قانون يسمح للحكومة بان تشترك في تأسيس شركات لبناء المنازل بسعر مقبول ، بالتعاون مع الرساميل الخاصة . فيبقى الآن ان ندرس افضل تشريع للشركة المناسب تأسيسها في لبنان . وبعدئذ ندعو الرساميل الخاصة لتحقيق هذه الحواضر العمالية الحديثة .

مهما كان الحاحنا شديداً في طلب تحقيق هذه الامور فهو اقل من الواجب . ولكي نعيد لعائلة العامل كرامتها ونشجعها على العمل المثمر لا نرى اجدى من ان نساعدها على ان تعيش في نطاق لطيف وسليم . ومن اللازم ايضاً ان يدرك

كل اصحاب الارادة الطيبة الذين في لبنان ، وهم كثيرون ، الضرورة الحيوية للبلاد بان يشتركوا بتأليف مثل هذه الشركات بتشغيل قسم صغير او كبير من رساميلهم . وعندما يُسيء لبنان للعامل المسكن اللطيف الصحي ويعتمه له ، تتغير عينة البلاد ليس فقط من الجهة المادية بل من الجهة الادبية والروحية ايضاً . وتتحسن ايضاً كثيراً الحالة الصحية واقتصاديات البلاد .

وهنا ايضاً نظهر تمنياتنا بان يأتي هذا المشروع الحكومي المفيد بالثمار السريعة .

تأليف الدوائر الطبية للعمل

- اشرنا سابقاً الى نقص الحماية الطبية للعمال . ويظهر ان التحسين في هذا المجال سهل التحقيق ، ففي لبنان عدد كبير من الاطباء الماهرين والمستعدين للخدمة .

واول تطبيق للرقابة الطبية يجب ان يكون في متعلقات الصحة العامة في مباني العمل . والبند ٦٣ من القانون اللبناني يعين مفتشي العمل لاجراء هذه الرقابة . وان اردنا ان نجعل هذه الرقابة فعالة ، وجب علينا ان نعين طبياً للتفتيش ، او ان نرفق المفتش بطبيب . وبما ان القيام بهذه المهمة يتطلب بعض المعارف الخصوصية ، يحسن ان يتهيأ طلاب الطب لها وان تُوضع ، كما في اوربا ، شهادة خاصة لطب العمل .

ومن جهة ثانية يجب ان تؤلف الدوائر الطبية للعمل . ففي المشاريع والمعامل الكبيرة ، يجب ان يفرض القانون وجود دائرة طبية مستقلة بتقدير شغل ١٥٠ ساعة في الشهر للطبيب الواحد . اما المشاريع والمعامل التي هي اقل اهمية ، فتجبر على الانضمام الى دائرة طبية مشتركة .

وتكون وظيفة هؤلاء الاطباء اولاً القيام بالفحوص الطبية المنتظمة للاشخاص : عند دخول العمل ومرة في السنة للراشدين ومراراً عديدة للفتيان وللعمال الناقهين من الامراض . ثم يهتمون بان تكون البطاقات الطبية متممة في اوقاتها . ويعطون رأيهم لرب العمل في كل ما يتعلق بتحسين الشروط الصحية في المعمل .

وطريقة دفع الاجرة لهذه الهيئة الطبية الاختصاصية يجب ان يحددها القانون .

وتجدر الاشارة ايضاً الى ان العمل الطبي ، كما في اوربا ، يمكنه ان

يضاعف بتساعدة الاسعاف العام ، الذي سيزداد الشعور بالحاجة اليه يوماً عن يوم في المستقبل . خصوصاً للعناية بالنساء والاولاد والزيارات البيتية فهو يؤدي خدماً ثمينة لم تقدر ايضاً حق قدرها في لبنان .

دفع العمال نحو التخصص

يخرج العدد الوفير من الاولاد من المدرسة الابتدائية ويندفعون حالاً الى الشغل دون ادنى تخصص ، لنيل الربح في اسرع وقت ممكن . واذ تنقصهم الجدارة ، يذهبون من معمل الى اخر يفتشون عن مكان يناسبهم وقد يظلون على هذه الحال مدة سنين . وهكذا يهيئون لنفوسهم في العمل حياة متأرجحة وقد تكون تعيسة . فيجب اذاً قبل الابتداء بمهنة ما ، ان يكون باستطاعتهم تعلم صنعة بقليل من التكاليف او مجاناً . فمن المهم اذاً ان تهتم الدولة والافراد اهتماماً خاصاً بزيادة عدد المدارس المهنية . فمن النتائج الحسنة لهذه المدارس انها تنظم سوق العمل بفضل الفتيان العاملين ، وتقدم للبلاد اليد العاملة الاختصاصية الكبيرة القيمة ، وتحقق للمستقبل انشاء عائلات اكثر متانة وسعادة ، لان رب العائلة الذي يتقن صنعته يعيش بايسر حال .

التنظيم القانوني للاجور

في كل البلدان الصناعية تقرر قيمة ومعدل الاجور بالتشاور والاتفاق بين الهيئات العمالية وارباب الاعمال والدولة ، بصورة اتفاق عمومي او بصورة تنظيم مباشر تصادق عليه السلطة . اما في لبنان فتسود الحرية التامة في هذه المسألة . لذلك نجد مراراً ان الاجرة المدفوعة هي اقل من المعدل المناسب الادنى للحياة . والمرسوم الاشتراعي رقم ET/٢٩ بتاريخ ٤٣/٥/١٢ ، حدد كمبلغ ادنى للاجرة ٧٥ ل.ل. في بيروت و ٧٠ ل.ل. شهرياً خارج بيروت . ومنذ ذاك الوقت ارتفعت كل الاسعار . فهل تبعت الاجور هذا الارتفاع ؟ يا للاسف ، لا يمكن ان نعطي جواباً ايجابياً وعاماً .

وبما ان الاتفاقات العمومية غير موجودة في لبنان ، فيجدر بالحكومة ان تجتمع في اوقات معينة بتقرير تغييرات الحد الادنى للاجرة بالنظر الى تكاليف

غلاء المعيشة . وقد بدأت بعض المؤسسات الكبيرة باتخاذ طريقة تطبيق الاجور المباشر على تكاليف المعيشة . فلماذا لا تعين الحكومة لجنة رسمية لتكاليف المعيشة ، تعمل على حساب التطورات الطارئة بانتظام ، وبالتالي يكون رب العمل مجبرًا على تطبيق اجور العمال عليها ؟

ادارة احصائية

لكل هذه الاصلاحات تقتضي معرفة عميقة ومراقبة دائمة لمحيط العامل ولتطوره . وصحة المعلومات هي احسن كفيل لوجود الاصلاحات العادلة .

ووضع نظام معقد متشابك كنظام التأمينات الاجتماعية مثلاً ، يقتضي معرفة عميقة لكثير من الارقام والمعلومات المتعلقة باهمية دنيا العامل الحقيقية وبالنزعات والفرق التي يؤلفها وبالحالة العائلية الخ...

فلكي تقوم الحكومة اللبنانية بعمل مفيد في الحقل الاجتماعي ، عليها قبل كل شيء ان تعتمد على درس سابق رصين للاحصائيات، هذا الدرس يجب ان يتابع دائمًا بدقة من قبل اختصاصيين ممتازين .

لهذا نسمح لنفسنا بان نوحي بفكرة تزويد لبنان عاجلاً بمثل هذه الدائرة لكي ينجح عمل التنظيم والاصلاح الذي بدأه والذي يقصد بان يتابعه.

❖

والنتيجة من هذه الاعتبارات هي ان لبنان يستطيع جيدًا، ان اراد ، ان يحسن سريعاً وضعية الطبقة العاملة . وهو يملك الوسائل المالية ، خصوصاً اذا قبلت الرساميل الخاصة بتقديم المساعدة للمشاريع الكبيرة في نهضتنا الاجتماعية.

ولكن من الجهة النفسانية ، يظهر ان الروح الوطنية ، الى الان ، ليست على قسط وافر من الصفات الضرورية للقيام بنهضة سريعة.

ولنشر الى اهم عناصر النفسانية الوطنية اللازمة : منها اولاً روح التفاهم والتعاون المخلص في الحقل الاجتماعي ، بين جميع العناصر الشعبية دون استثناء.

والاقتناع العميق باهمية الواجب الاجتماعي في حياة كل فرد، وبالتضحيات التي تتطلبها.

والثقة الاكيدة بفعول المجهود الجمعي لايقاف عادة الانتقادات المفرطة ضد بعضنا ، المنتشرة تقريباً في كل مكان .

وروح النظام لاتباع اوامر الرؤساء. وتزع تلك العادة المؤسفة فينا بان يعمل كل واحد على تدبير امره اولاً ،وعلى حساب الاخرين ان لزم الامر.

واخيراً الثبات في العمل الذي نكون قد بدأنا به .

من الاكيد ان نفسية شعب لا تتبدل في نهار واحد. فمن الواجب المحتوم على المربين والمدرسين اذاً ان يهيئوا الشبيبة لان تفكر وتشعر اجتماعياً ، ومن واجب الحكومة خاصة ان تنير السبل وتعطي الارشادات وتتدخل لمنع المظالم ، وان تباشر الاعمال وتعطي مثالاً في الارادة الثابتة لبلوغ الهدف.

وفي لبنان، لحسن الحظ، عدد وفير من اصحاب الارادة الطيبة . فعندما يدركون اهمية الواجب الاجتماعي الذي يفرض نفسه عليهم حالياً ، يقبلون ، بلا شك ، على ان يغيروا وجه لبنان بنفس الحماس الذي يظهرونه عادة في تسيير امورهم الشخصية .

اما انا ، فلي رجاء وطيد بان السنين المقبلة سترى في لبنان تحقيق توازن اجتماعي اكمل ، يكون مورد سلام وتفاهم واتحاد ، تقبل اليه الطبقات العاملة لاغتراف الفرح وهناء العيش .